

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٧ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ،

وببناء على ما عرضه وزير العدل ،

فقرر :

(المادة الأولى)

يعين في وظيفة نائب بمجلس الدولة كل من السادة :

محمد أحمد مصطفى عبد الرحمن .

أحمد عبد الرحيم أحمد محمد جودة .

محمد عبدالله عمارة .

محمد النادى محمد درويش .

أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد .

هشام محمد فوزى عبد الفتاح .

عبد الفتاح بيومى سجافى .

محمد ظهيرى محمد يوسف .

حمدى إبراهيم عويس رحومة .

سعد مسعود محمد محفوظ .

ويكون ترتيب أقدميتهم بعد السيد / السيد العربي أحمد حسن النائب بمجلس الدولة .

(المادة الثانية)

يعين في وظيفة مندوب بمجلس الدولة كل من السادة :

صباحى سعيد فتح الله العجمى .

طارق يوسف محمد عبد الله .

سعید محمد عطیة بسیونی .
محمد وح منصور عبد الرسول .
ناصر سعید حسن مولا .
دکتور / خالد عبد الفتاح محمد محمد صقر .
محمد عبد المنعم ياقوت ابراهیم .
عبد الغنی سعید محمد الزیات .
دکتور / عاطف نصر مسلمی علی .
دکتور / محمدی المتوی السید یوسف .
جابر خلیل خلیل ابراهیم .
حسن محمود سعید احمد .
جمال رمضان عبد الغنی عبد ربہ .
عید احمد حسانین احمد .
سعید مصطفی عبد الغنی .
خالد کامل محمد الزیات .
محمد فتحی ابراهیم حراز .
أحمد عبد فروحت السماحی .
أیمن محمد محمد جمعه .
عبدہ محمد عبدہ کرسوو .
شحاته محمود شحاته بکر .
صالح محمد حامدی الصالحی .
صلاح سالم جودة جودة .
طہ محمد ابراهیم سید احمد .
أحمد محمد محمد مطر .
عاطف سعدی محمد علی .
محمد نجیب مهدی محمد غنیم .
عبد الفتاح السید احمد عبد العال .

صلاح يوسف عبد العليم .
جمال محمد محمد أحمد .

ويكون ترتيب أقدمتهم بعد السيد / عصام الدين على حسين على كثيله المندوب
بمجلس الدولة .

(المادة الثالثة)

يعين في وظيفة مندوب مساعد مجلس الدولة كل من السادة :
جمال إبراهيم إبراهيم خضرير .
سعد سعد عبد العال على .
ناصر فرج عبد المقصود عثمان .
عمرو بدر الدين عبد الحميد كامل .
أحمد عبد الوهاب أبو وردة .
سامح محمد محمد أبو زيد .
خالد لطفي مجاهد مصباح .
محمد عبد الحميد محمد اسماعيل .
عبد الرحيم إبراهيم محمد .
جلال الدين حسين حسن سالمان .
أشرف محمد محمد شهاب .
محمد سعيد عبد الرحمن معين .

ويكون ترتيب أقدمتهم بعد السيد / حسن محمد حسن هند المندوب المساعد بمجلس
الدولة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٣ م) .

حسني مبارك